تحديات على الحدود التّونسية

منذ بداية القتال في ليبيا و تونس ، في ظل الانتقال الكامل إلى الديمقراطية ، استضافت تونس في رأس اجدير (الحدود مع ليبيا) عشرات الآلاف من الأشخاص الفارين من القمع.

وفقًا لأرقام المفوضية العليا للاجئين ، اعتبارًا من 1 أبريل 2011 ، أفادت التقارير أن 751 75 شخصًا فروا من ليبيا إلى تونس ، من بينهم 183 953 في رأس جدير ؛ وورد أنه تم إجلاء 147045 إلى بلدهم الأصلي.

في أوج الهجرة ، وصل حوالي 14،000 لاجئ يوميًا إلى تونس ، بين 2000 و 4000 في المتوسط في الوقت الحالي. تؤكد جميع المنظمات الإنسانية على التضامن الرائع للشعب التونسي الذي قام بتقديمه للقادمين الأوائل وهذا قبل وصول المساعدات الأجنبية.

عند وصولهم إلى رأس إدير ، يتم نقل اللاجئين إلى مخيمات "عبور" على بعد بضعة كيلومترات من الحدود ، أكبرها من La Choucha يمكن أن تستوعب ما يصل إلى 15000 شخص. تم إنشاء "عمليات الإجلاء" إلى بلدان المنشأ في أوائل شهر مارس ، والتي تم تنظيمها في كثير من الأحيان من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، وأيضًا بواسطة دول أخرى (لا سيما الجزائر والمغرب ومالي والسعودية وغيرها) بمساعدة المنظمة الدولية للهجرة. إذا كان بالإمكان إعادة عدد كبير من المصريين إلى وطنهم ، فإن إخلاء جنسيات أخرى ، ولا سيما البنغلاديشيين لاقوا من الصعوبات. في 1 أبريل ، كان هناك 8600 شخص في المخيمات على حدود رأس جدير ، ثلثهم أشخاص لا يمكن إعادتهم إلى بلادهم الأصلية مثل الإيفواريين والصوماليين والإريتريين.

في الوقت نفسه ، ترتبك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ، وخاصة إيطاليا بما سمّونه "الغزو" ، منذ منتصف شهر فبراير ، حوالي 20 ألف تونسي ، وهو رقم بعيد عن عدد الأشخاص الذين استقبلتهم تونس

(أقل بحوالي 10 مرات) .

يجب وضع الأرقام في نصابها الصحيح لأنها إذا كانت أعلى بثلاثة أضعاف من العام الماضي ، فهي ليست بعيدة عن تلك التي كانت في غشت 2008 قبل أن تبرم إيطاليا اتفاقية تعاون بشأن مكافحة الهجرة غير الشرعية مع تونس. هذا الاتفاق ، في غضون بضعة أشهر قلل بشكل كبير من الوافدين على سواحلها بفضل تعزيز مراقبة الحدود. في 20 فبراير ، بناءً على طلب إيطاليا ، كانت عملية HERMES التابعة لوكالة Frontex قيد التنفيذ المبكر (المخطط أصلاً في يونيو 2011) وأعلنت الحكومة الإيطالية عن استعدادها للتعاون مع تونس لوقف تدفق المهاجرين إلى لامبيدوسا. لإقناع تونس بالقتال ضد هذه المغادرات وقبول المواطنين التونسيين الذين وصلوا إلى لامبيدوسا ، تمارس إيطاليا ضغوطًا كبيرة وتؤدي دورًا فعالاً في الوصول إلى الجزيرة ، لا سيما من خلال الاحتفاظ بآلاف المهاجرين هناك لعدة أسابيع بينما كان من الممكن نقلهم إلى البر الرئيسى.

زار رئيس الوزراء الإيطالي سيلفيو برلسكوني تونس الاثنين 4 أبريل مع وزير الداخلية الإيطالي روبرتو ماروني (بعد أن قام بزيارة مبدئية في 24/03) لضمان استمرار الحكومة التونسية الجديدة في تنفيذ اتفاقية 2008 التي تلزم تونس بإعادة قبول مواطنيها المرحّلين من أوروبا (أ ف ب ، 04/04/2011). يندّد المجتمع المدني التونسي بهذا السلوك غير المقبول لإيطاليا. في 4 أبريل ، نظمت FTCR والرابطة التونسية لحقوق الإنسان ومنتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مظاهرة أمام السفارة الإيطالية ومؤتمر صحفي. تشهد الصحافة على أن هذا مصدر قلق كبير للشعب التونسي ، في المرحلة الحالية من بناء ديمقراطيته.

تم تنفيذ المهمة بشكل مشترك من قبل Cimade و GADEM ، من 27 أبريل إلى 6 مارس 2011. ذهبت البعثة إلى تونس وبن قردان ورأس جدير على الحدود التونسية الليبية. يتم وضع المهمة في منطق التكامل مع مهمات المراقبة التي تم تنفيذها سابقًا ، خاصة تلك التي تقودها الشبكة الأورو-متوسطية واتحاد التونسيين من أجل مواطنة في الضّفتين، بالإضافة إلى الاتحاد الذي يقوده أطباء العالم ورابطة

ماليين للمرحّلين.. كان الغرض من هذه المهمة المشتركة هو تقييم وضع النازحين على الحدود بين تونس وليبيا ، لمعرفة عواقب الضغوط التي تمارسها إيطاليا والاتحاد الأوروبي على تونس. كما كان يهدف إلى تعزيز العلاقات مع الجمعيات والناشطين التونسيين.

تنزيل – تقرير مهمة تونس